

**العوامل المحركة للسياسات الأمريكية تجاه المنطقة العربية
ومحاولات التوسع فيها تحت ستار نظرية الله توازن القوى
الإقليمي لله ١٩٥٠-١٩٧٠م**

الأستاذ الدكتور محمد حبيب صالح

قسم التاريخ

جامعة دمشق

العوامل المحركة للسياسات الأمريكية تجاه المنطقة العربية ومحاولات التوسع فيها تحت ستار نظرية "توازن القوى الإقليمي" ١٩٥٠-١٩٧٠م

الأستاذ الدكتور محمد حبيب صالح

قسم التاريخ

جامعة دمشق

أولاً- العوامل المحركة للسياسة الأمريكية تجاه المنطقة العربية:

آ- الموقع الاستراتيجي:

يجمع علماء العلاقات الدولية في دراساتهم العلمية الحديثة للمنطقة العربية على الأهمية الفائقة التي تتمتع بها في السياسات الدولية. كما تركز جميع التقارير السياسية والعسكرية أيضاً على أن هذه المنطقة التي تقع عند ملتقى القارات الثلاث تشكل منذ أقدم العصور عقدة تقاطع بين الطرق التجارية الدولية، وتضطلع بدور اقتصادي واستراتيجي له أهميته الخاصة في تاريخ الحضارة البشرية. ومع تسارع التقدم نهض العامل الاقتصادي الاستراتيجي بأهمية المنطقة إلى درجة عالية جداً.

في عصر الفتوحات الاستعمارية سعت الدول الأوروبية الكبرى إلى توطيد نفوذها في المنطقة العربية، وحاولت أيضاً إيجاد مواقع جديدة لها وتحقيق مكاسب اقتصادية عن

طريق نظام الامتيازات الذي فرضته على الدولة العثمانية، وتحول إلى شكل من أشكال النهب الاستعماري.

وفي النصف الثاني من القرن التاسع عشر ازدادت الأهمية الاستراتيجية للمنطقة العربية إلى درجة أكبر بعد شق قناة السويس، التي اختصرت طريق المتروبولات نحو الهند والصين. وجعلت من مصر هدفاً للتطلعات الاستعمارية البريطانية. ومع مطلع القرن العشرين أسهم استخراج النفط بمقادير صناعية في زيادة هذه الأهمية إلى درجة عالية جداً، حيث تحولت المنطقة خلال العقد الثاني من القرن العشرين (خلال الحرب العالمية الأولى وبعدها مباشرة) إلى ساحة مفتوحة للصراع والتنافس بين الدول الصناعية الغربية وبخاصة فرنسا وبريطانيا، واتبعت هذه الدول سياسات استعمارية قامت على فرض الوصاية وإقامة المحميات والمستعمرات التابعة لها.

بعد نهاية الحرب العالمية الثانية مباشرة، دخلت خاصية جديدة على العلاقات الدولية لفترة ما بعد الحرب تمثلت في اقتحام الولايات المتحدة الأمريكية النشيط لمناطق المصالح الاستعمارية التابعة لبريطانيا وفرنسا اللتين سرعان ما اضطرتا للاعتراف بدور واشنطن السياسي في المنطقة العربية، وتنسيق سياساتهما معها تجاه البلدان العربية. وكان إرسال الأسطول السادس الأمريكي إلى مياه البحر الأبيض المتوسط عام ١٩٤٦، مؤشراً على مدى إصرار الولايات المتحدة على التحكم بالموقع الاستراتيجي الهام الذي تشغله المنطقة العربية بحجة تأمين و"حراسة المصالح الحيوية الأمريكية" وتشكيل الضغط الأمريكي على حكومات دولها، ودعم الجناح الجنوبي لحلف شمال الأطلسي "الناتو". وقد انعكست في اهتمام واشنطن بالمنطقة العربية خلال تلك الفترة خاصية ازدياد دورها الاستراتيجي "بعد ما لم تعد ترسم خارطتها المستعمرات والمحميات"، بل الدول الفتية السائدة على طريق توطيد وتعزيز استقلالها، وأصبحت عنصراً هاماً في العلاقات الدولية خاصة بعد بدء عدد من الدول العربية مع مطلع الخمسينيات بالاعتماد على الاتحاد السوفييتي "السابق" من الناحيتين

السياسية والعسكرية. وكان على الولايات المتحدة الأمريكية في تلك المرحلة إعادة تقييم الوضع الاستراتيجي في المنطقة وفقاً للتغيرات التي طرأت على استراتيجيتها الكونية ومبادئها العسكرية، واعتمدت في سبيل مواجهة الوضع الجديد في المنطقة العربية والعالم على مبدأ ((الثأر المركز))، واستخدم أشد أشكال القوى العسكرية للولايات المتحدة وحلفائها في العلاقات الدولية. لكنها اضطرت بعد عام ١٩٦١م، إلى الاعتماد على مبدأ ((الرد المرن))، الذي جاء بخلاف سابقه، وأصبحت مسألة تطوير حالات النزاع والتحكم بآلياتها وقيادة الطرف الآخر حتى شفير الأزمة وصولاً إلى إجراء المحادثات من موقع القوة الصفة المميزة للسياسة الأمريكية تجاه البلدان العربية في وقت كانت فيه (إسرائيل) الأداة المنفذة. وفي سبيل تمرير سياساتها في المنطقة العربية طرحت الولايات المتحدة حججاً ((حماية المصالح الحيوية)) للولايات المتحدة الأمريكية، و ((مسألة الأمن القومي الأمريكي))، و ((محاربة النفوذ الشيوعي)) في المنطقة العربية، ودرء الخطر الناجم عن وصول "الأنظمة الراديكالية" إلى الحكم في بعض دول المنطقة. من هنا أخذت بعض الشخصيات ذات التأثير في عملية صياغة السياسة الخارجية الأمريكية تعير الاهتمام بحالات أخرى متصلة بالمنطقة العربية. وقد كتب أحد الخبراء الأمريكيين المعنيين في شؤون "الشرق الأوسط" وليم كوندات قائلاً: "ادّعت بعض الشخصيات الرسمية في الولايات المتحدة بأن الشرق الأوسط بات مسرحاً حاسماً للتنافس الأمريكي السوفييتي، وبغية تحقيق الاستقرار العالمي في العلاقات مع الاتحاد السوفييتي، ينبغي على الولايات المتحدة مقاومة موسكو في زبلدة نفوذها في الشرق الأوسط. وبناء هذا الادعاء فإن الآراء السائدة عن سمعة "أنا" الذاتية والحزم تستوجب وجود الولايات المتحدة القوي في الشرق الأوسط بغض النظر تقريباً عن مصالحها الخاصة في هذه المنطقة"^(١).

بهذا الشكل تكون المنطقة العربية قد تحولت منذ نهاية الحرب العالمية الثانية إلى المنطقة رقم واحد في الاستراتيجية الكونية الأمريكية، ومع تزايد أهمية المنطقة أكثر

فأكثر تزداد فرص تعرضها للهزات وللأزمات السياسية الحادة، وتضيف المتغيرات الدولية عنصراً جديداً عليها، والدليل على صحة قولنا هذا إنها كادت تتحول مع مطلع التسعينيات إلى ساحة مفتوحة للصراعات الدولية، لولا استباق الولايات المتحدة للأحداث المتسارعة على المستوى الدولي ومبادرتها إلى فرض الهيمنة العسكرية عليها كما سنرى لاحقاً.

ب- عامل النفط:

إن الموقع الاستراتيجي الذي يشغله الشرق العربي في السياسات الأمريكية تعينه إلى حد بعيد قدرته النفطية الكبيرة التي تزداد أهميتها دون انقطاع بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، ولقد تنبّهت الولايات المتحدة إلى الأهمية الفائقة والمتزايدة للنفط منذ الحرب العالمية الأولى، من هنا فضلت في مرحلة ما بعد الحرب مباشرة عدم التدخل في شؤون المنطقة العربية عن طريق فرض الحماية العسكرية عليها على غرار ما فعلت فرنسا وبريطانيا من خلال اتفاقات سايكس بيكو، واتخذت الولايات المتحدة آنذاك لنفسها نهجاً متميزاً لدخول المنطقة العربية، وانقّلت لنفسها على وجه التحديد منطقة الخليج العربي الأكثر أهمية من الناحية الاستراتيجية الاقتصادية، والتي يمكنها الهيمنة التدريجية عليها بالاعتماد على الشركات النفطية الاحتكارية ومن دون أن تطلق طلقة واحدة.

في مطلع عشرينات هذا القرن قامت الخماسية الكبرى للشركات الأمريكية (أكسون، موبيل، تكساكو، غالف، سوكال) المتحدة مع شركة بريتش بترولיום البريطانية وشركة رويال داتش شل البريطانية- الهولندية بتشكيل أكبر كارتيل احتكاري نفطي دولي في العالم بدأت في إطاره عملية التنقيب عن النفط واستثماره في منطقة الخليج العربي وتسويقه في الأسواق الدولية.

ومع ترسيخ مواقع الشركات النفطية الأمريكية، أصبحت أرباح استخراج النفط من الشرق العربي الذي يعدّ شطره الأكبر من نصيب الشركات الأمريكية عامل استقرار هام لاقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية، كما توطدت في الخمسينيات ومطلع السبعينيات مواقع الخماسية الكبرى بين كبريات الشركات الصناعية الأمريكية سواء من حيث حجم المبيعات أو من حيث مداخيلها العامة، أو أرباحها الصافية التي جعلت العجز في ميزان المدفوعات الأمريكية في مستوى منخفض.

بعد الحرب العالمية الثانية جمدت الولايات المتحدة الأمريكية استخراج النفط من أراضيها بعد أن أعلنته احتياطاً استراتيجياً، وراحت توسع في كل عام مناطق الامتيازات النفطية لشركاتها الاحتكارية، وأصبح ضخ موارد الطاقة من بلدان الشرق العربي المهمة الأساسية لعمالة ((البنزس النفطي))^(٢).

في أواسط السبعينيات طرأت تحولات جذرية على مواقف الكارتيل النفطي الدولي والخماسية الكبرى التي تشكل أساسه، فقد أدى هجوم البلدان المستخرجة للنفط التي اتحدت في منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) إلى فقدان الكارتيل احتكار تحديد أسعار النفط وتحديد مستوى إنتاجه، وشارفت عملية تأمين امتيازات الكارتيل على نهايتها في البلدان العربية، فاضطرت شركات الكارتيل للقيام بدور المقاول، وليس بدور صاحب الامتياز، وبنتيجة ذلك فقدت شركات النفط الأمريكية بعض مواقعها، الأمر الذي دفعها إلى السيطرة على مواقع نفطية جديدة أخرى في المنطقة، وراحت تعززها مستغلة حاجة الدول النفطية إلى إقامة منشآت جديدة وتقنيات أكثر تطوراً، وبذلك استبدلت هذه الشركات نشاطها بالتدريج، وبدأت بإعادة نشر وترسيخ نفوذها من جديد في منطقة الخليج العربي.

بعد استخدام الدول العربية سلاح النفط خلال وبعد حرب تشرين التحريرية عام ١٩٧٣م، أدخلت الولايات المتحدة الأمريكية معادلة جديدة على سياساتها النفطية تمثلت

في العمل على الحفاظ على أرباحها النفطية على الرغم من أن ارتفاع أسعار النفط الذي حصل آنذاك لم يؤثر أساساً على أرباح الكارتيل طالما أن إنتاج النفط وتسويقه بيد الشركات الأمريكية ذاتها، وقد رفعت هذه الشركات بدورها أسعار مشتقات النفط وبقيت محافظة على حصتها من الأرباح، وهذا دليل آخر على استمرار تلك الآلية الفائقة الأهمية بالنسبة للولايات المتحدة، والتي تتيح تطوير الاقتصاد الأمريكي على حساب الأرباح الطائلة التي تجنيها الشركات النفطية الأمريكية.

بالإضافة إلى القسم الكبير من الأرباح الصافية التي تجنيها الخماسية الكبرى، تُنقل إلى الولايات المتحدة الأمريكية مبالغ مالية ضخمة من قبل البلدان المنتجة للنفط على شكل قروض قصيرة الأجل، وتوظيفات طويلة الأمد. فقد ارتفعت مداخيل ١٣ بلداً عضواً في منظمة الأوبك من ١٢,٥ مليار دولار في العامين ١٩٧١-١٩٧٣م، إلى ١٢٨ مليار دولار في عام ١٩٧٧م، وعاد الجزء الأكبر من هذا المبلغ إلى الولايات المتحدة الأمريكية عن طريق شراء السندات الحكومية والإيداع المصرفي، وشراء أسهم الشركات والعقارات. وأفادت مختلف التقديرات بأن هذه المبالغ شكّلت من ٨٠ إلى ٩٠ مليار دولار حتى مطلع عام ١٩٧٩.

وعلى حدّ قول الرئيس الأمريكي جيمي كارتر، بلغت توظيفات السعودية وحدها ٦٠ مليار دولار في الولايات المتحدة الأمريكية^(٣).

وعلاوة على الأهمية الاقتصادية البحتة لتصدير رأس المال ((عكسياً)) من هذا البلد النامي أو ذاك إلى تلك الدول الرأسمالية المتطورة، فإن توظيف المبالغ الطائلة في الاقتصاد الأمريكي خلق، ويخلق قيوداً جديدة تربط البلد المصدر لرأس المال بالشريك القوي، ويؤدي في المحصلة الأخيرة إلى ازدياد الثقل النوعي للولايات المتحدة الأمريكية في الاقتصاد العالمي كمستلم ((للدولارات النفطية)).

في الوقت ذاته تتلقى الولايات المتحدة الأمريكية مبالغ كبيرة عبر أقنية تجارتها الخارجية مع دول النفط العربية، وخلال السنوات الأربع الأولى بعد نشوء أزمة الطاقة عام ١٩٧٣-١٩٧٧م، نمت الصادرات الأمريكية إلى البلدان العربية بمقدار أربعة أضعاف، وبلغت سبعة مليارات دولار في السنة. وفي علمي ١٩٧٨-١٩٧٩م، تخطت الصادرات الأمريكية هذا الرقم كثيراً، ناهيك عن حصولها على عشرات مليارات الدولارات مقابل صفقات السلاح التي تقدمها للدول المنتجة للنفط منها^(٤).

من هنا نلاحظ الزيادة المستمرة في أهمية عامل النفط في السياسة الأمريكية تجاه المنطقة العربية. ومما يزيد أيضاً في أهمية هذا العامل هو أن الشرق العربي يعد أكبر مخزن للنفط في العالم، وتحتوي على ٧٠% من مجمل احتياطي النفط العالمي، وفي وقت عجزت فيه بدائل الطاقة المطروحة ((إنتاج الوقود الاصطناعي، بناء محطات توليد الطاقة النووية...)) عن التخفيف ولو بشكل جزئي من الأهمية الفائقة للنفط كمصدر رئيسي للطاقة في العالم. من هنا نرى أنه من الصعب أن نتوقع تقليص هذه الأهمية الفائقة للنفط العربي بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية في السنوات العشر أو العشرين أو حتى الخمسين القادمة حتى في ظل التطور السريع للتقدم العلمي والتقني في مجال الطاقة، بل على العكس فإن معطيات معهد النفط الأمريكي تفيد بزيادة اعتماد الولايات المتحدة الأمريكية على النفط العربي، وخلال الأشهر الأولى من عام ١٩٨٤م، فقط ازداد استيراد النفط الخام ومشتقاته إلى الولايات المتحدة بما في ذلك من منطقة الخليج العربي بنسبة ٤١,١%، بالمقارنة مع الفترة ذاتها من عام ١٩٨٣م، وبلغ ٥.٢ مليون برميل في اليوم الواحد^(٥).

وهذا في الحقيقة دليل على أن النفط لا يزال بغض النظر عن تقلبات الأسعار وأملكن الاستخراج من الخامات ذات الأهمية الاستراتيجية. وسيضطلع كما في السابق بدور كبير عند تحديد سياسة الولايات المتحدة الأمريكية الشرق أوسطية مع الأخذ بالحسبان أن الاحتكارات النفطية العاملة في هذه المنطقة تمتلك الكلمة الفصل عند رسم

الاستراتيجية العسكرية الأمريكية، وأن المجلس القومي الأمريكي لشؤون النفط يعدّ إحدى الهيئات الأساسية في الإدارة الأمريكية ويستشيرُه عادة الرئيس الأمريكي قبل اتخاذ قراراته.

ج- اللوبي الصهيوني:

يعدّ عامل اللوبي الصهيوني من أهم وأخطر العوامل المؤثرة في تخطيط السياسات الاستراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية تجاه المنطقة العربية نظراً للدور الكبير الذي يلعبه هذا اللوبي في صناعة توجيه قرارات الإدارة الأمريكية، وعليه تتحدد درجة صياغة وممارسة نهجها السياسي والعسكري.

يعيش في الولايات المتحدة الأمريكية أكثر من ستة ملايين يهودي يقع القسم الأعظم منهم إن لم نقل الجميع تحت تأثير الدعاية الصهيونية ذات النزعة المعادية للعرب. وتمارس هذا التأثير المنظمات الصهيونية العديدة في الولايات المتحدة الأمريكية التي تحاول باستمرار التأثير على الرأي العام في الولايات المتحدة الأمريكية بوسائل وطرائق وأشكال مختلفة. وللمجموعات الصهيونية نفوذ كبير داخل المجتمع الصناعي الحربي والصحافة والقسم الأكبر من وسائل الإعلام الأمريكية. ومركز هذه المجموعات هو السفارة الإسرائيلية في واشنطن -وهي بدون شك ظاهرة في ممارساتها الدبلوماسية- وقد كتب روبرت فيلبس في جريدة نيويورك تايمز يقول: ((في معاهدة الصداقة الموقعة في عام ١٩٥٢م، بندان يقولان بوضوح أن الحكومة الإسرائيلية لا تملك حق الاشتراك في النشاط السياسي في بلادنا. ولكن الحكومة والعديد من الشخصيات السياسية ترى أن الإسرائيليين في الواقع يوجهون نشاط بعض الصهاينة الأمريكيين))^(٦).

وعلى أرض الولايات المتحدة الأمريكية تنشط أعداد كبيرة من المنظمات اليهودية مثل الكونغرس اليهودي الأمريكي واللجنة اليهودية الأمريكية ومنظمة (بناي بريت)

وغيرها. ومن السفارة الإسرائيلية تمتد خيوط الاتصال والتوجيه مع هذه المنظمات حيث تتحكم بها الحكومة الإسرائيلية في الوقت والشكل الذي تريده. وتعدّ لجنة العلاقات الاجتماعية الأمريكية الإسرائيلية التي أسست عام ١٩٦٤م، أحد أهم مراكز تنظيم الضغط الصهيوني على الكونغرس الأمريكي. ويتدخل اللوبي الصهيوني بفعالية كبيرة في الشؤون الداخلية للولايات المتحدة الأمريكية حتى في الحالات التي ينطوي فيها التدخل على نتائج سياسية خطيرة بالنسبة للولايات المتحدة فاللوبي الصهيوني يمتلك إمكانات واقعية لاستخدام نفوذه في مجلس الكونغرس والشيوخ حتى في حال مناقشة مشاريع القوانين في هذه الهيئة التشريعية العليا. والعمل في الاتجاه الذي يتناسب ومصالح الكيان الصهيوني، ومما له دلالة بالغة تصريح الجنرال جورج براون رئيس لجنة قيادة الأركان الذي قال فيه: "إن هذا اللوبي قوي إلى درجة يصعب تصديقها... يأتي إلينا الإسرائيليون طالبين تقنية عسكرية، ونجيبهم بأننا لا نستطيع إقناع الكونغرس بالتصديق على مثل هذا البرنامج فيردون: ((اطمنوا بشأن الكونغرس إننا نأخذ على عاتقنا)). إنهم من بلد آخر ومع ذلك قادرون يعملوا ما يشاؤون^(٧).

وفي ظل هذه الظروف والأوضاع تحتل العناصر الموالية للصهيونية مواقع قوية جداً في الإدارات والمؤسسات الأمريكية وخاصة في الصحف والإذاعة ومحطات التلفزة. ويعدّ وجود الطائفة اليهودية المتراسة في الولايات المتحدة الأمريكية التي تشارك مشاركة فعالة في الانتخابات وسيلة قوية للضغط على البيت الأبيض والمؤسسات الحكومية الأخرى. وتفيد المعطيات الديمغرافية بأن اليهود كمجموعة ينتمون إلى فئة الأمريكيين الأكثر ثقافة والأكثر يسراً من الناحية المادية ونسبة الاختصاصيين بينهم أكثر مما لدى مختلف شرائح المجتمع الأمريكي، ويتصفون بأنهم نشطاء بشكل غير عادي في مجال السياسة، ويسيطرون على معظم مراكز البحوث والدراسات السياسية والاستراتيجية الناشطة داخل الولايات المتحدة الأمريكية.

تعتمد المنظمات الصهيونية في نشاطاتها على أرض الولايات المتحدة الأمريكية على آلية الانتخابات على حد كبير، ويسعى اللوبي الصهيوني دائماً إلى استمالة أعضاء الكونغرس، كلما تم إدراج أي مشروع قانون على جدول أعماله ذو صلة بسياسات الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة العربية. كما تسعى المنظمات الصهيونية دائماً قبيل إجراء الانتخابات لانتقاء أعضاء الكونغرس إلى كسب المرشحين عن مختلف الفئات والأحزاب السياسية الأمريكية من خلال تخصيص الأموال الطائلة لهم، وتغطية نفقات حملاتهم الانتخابية، وبنتيجة ذلك يتصرف العديد من المرشحين خلال الانتخابات في الولايات المتحدة الأمريكية، على حد قول الصحافة الأمريكية كما لو كانوا مرشحين إلى الكنيست الصهيوني.

ثانياً- محاولات التوسع الأمريكي في المنطقة العربية تحت ستار نظرية "توازن القوى الإقليمي":

يجمع الباحثون الاستراتيجيون السوفييت على أن الإدارة الأمريكية كانت قد أدخلت تطوراً ملفتاً الأنظار على سياستها الكونية خلال الحرب العالمية الثانية تمثل في قرارها دخول الحرب إلى جانب الحلفاء في ٨ كانون الأول ١٩٤١م، وذلك بعد وقوع معركة ضاحية موسكو الشهيرة والتي سجلت أول تراجع للقوات الألمانية التي كانت تهاجم الاتحاد السوفييتي آنذاك. ويؤكد القسم الأكبر من هؤلاء الباحثين على أن الرئيس روزفلت وإدارته وجدا في عملية خليج بيرل هاربر، مبرراً مقنعاً للشعب الأمريكي للمشاركة المباشرة في الحرب ويؤكدون معرفة المخابرات المركزية الأمريكية المسبقة بوقوع عملية الهجوم الياباني على السفن الأمريكية في الخليج المذكور، ويرون أنه لو لا وقوعها لتطلب الأمر من إدارة روزفلت خلق مبرر آخر، ويؤكدون على أن قرار الإدارة الأمريكية جاء بعد معرفتها شبه المؤكدة بأن النصر في الحرب العالمية الثانية سيكون إلى جانب الاتحاد السوفييتي وتخوفها من أن يعطي

ستالين أوامره للجيش الأحمر بعد أن يتمكن من القضاء على القوة العسكرية الألمانية للسيطرة على أوروبا كخطوة على طريق تحقيق طموحاته وهدفه المعلن القاضي بإقامة النظام الشيوعي في أوروبا والعالم، وبناء عليه بدأت الولايات المتحدة الأمريكية تخطط لسياساتها الكونية الجديدة لمرحلة ما بعد الحرب، ويسوقون الدليل على صحة هذا الطرح بأن الخلافات قد بدأت بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفييتي منذ انعقاد مؤتمر يالطا في شباط ١٩٤٥م، وأخذت أبعادها الحقيقية بعد احتلال ألمانيا مباشرة حيث تحولت ألمانيا من عامل توحيد للحلفاء قبل وأثناء الحروب إلى أحد أهم عوامل المواجهة والحرب الباردة بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية مباشرة.

وعلى اعتبار أن منطقة الشرق العربي تشكل جزءاً من هذا العالم، ولها خصائص وميزات استراتيجية واقتصادية فائقة الأهمية فإنه لا بد من بسط السيطرة والإشراف عليها أولاً لكل من يرغب في فرض سياسات الهيمنة على العالم وبناء عليه تحولت إلى ساحة للتنافس والصراع الدوليين، وبشكل خاص خلال الخمسينيات. لكن محاولات فرض سياسة الهيمنة الأمريكية كانت الأكثر عمقاً ووضوحاً نظراً للعوامل التي تطرقنا إليها سابقاً والتي حددت مجتمعة ودائماً درجة انجرار الولايات المتحدة الأمريكية وتورطها في قضايا المنطقة العربية، وسعيها لاستخدامها في حل القضايا والمسائل العالقة باستراتيجيتها الكونية.

ومنذ نهاية الحرب العالمية الثانية أخذت السياسة الأمريكية تجاه المنطقة خطأ تصاعدياً صفته الأساسية العمل المستمر لتكريس وتعميق النفوذ الأمريكي والتوسع فيها قدر المستطاع. وكان الرئيس روزفلت قد وصف منذ أيام الحرب العالمية الثانية المصالح الأمريكية في الشرق بأنها "ذات أهمية حيوية"^(٨).

وأنشئت وزارة الخارجية الأمريكية آنذاك إدارة لشؤون الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وبدأت وزارة الخارجية استعداداتها للقيام بأعمال نشيطة في المنطقة التي ازداد دورها الاستراتيجي عمقاً وتوسعاً بعد الحرب في وقت حدثت فيه تطورات ضخمة على العلاقات الدولية. وخوفاً من ظهور الاتحاد السوفيتي كدولة عظمى على مسرح السياسات الدولية، وإمكانية امتداد نفوذه إلى المنطقة العربية، وحدث تطوّر في العلاقات العربية السوفيتية، طرحت الولايات المتحدة الأمريكية نظرية ((توازن القوى الإقليمي)) بغية تمويه التغلغل الأمريكي في المنطقة، وتتطوي هذه النظرية على جذور عميقة في سياسات الدول الاستعمارية، ولقد كان ماكيافيلي وتاليران وبسمارك وتشرشل يفضلون تمويه مخططاتهم السياسية الخارجية التوسعية بموضوعات مراعاة ((توازن القوى الإقليمي)).

وسرعان ما أدرك الساسة الأمريكيون بعد الحرب العالمية الثانية، أن النضال من أجل التحرر الوطني العربية لا ينطوي على نزعة ضمنية معادية للبريطانيين والفرنسيين فحسب، بل وله أفاق مناوئة للإمبريالية أكثر اتساعاً، وأسفر عن ذلك أن واشنطن أخذت تعدّ حركة التحرر الوطني العربية كنتيجة ((لمكائد الشيوعية))، ونظرت إلى بلدان آسية وإفريقية كبرؤوس جسور للصراع ضد الاشتراكية، وقد أثر في تكوين مثل هذه الآراء ما يسمى ((النظام ذي القطبين))، الذي نشأ بعد نهاية الحرب العالمية الثانية لدى رجالات الدولة الأمريكيين، وبموجب هذا النظام تم تقسيم العالم إلى ((حلفاء)) و((خصوم)) للولايات المتحدة الأمريكية. وأصبحت مهمة السياسة الأمريكية في هذه الظروف تأمين ((توازن القوى الإقليمي)) الأمثل الذي لا ينبغي أن يتمتع الخصوم في ظله بتفوق على ((الحلفاء)). وشرع البيت الأبيض بوضع استراتيجية جديدة تخدم سياسات واشنطن في المنطقة العربية على المدى الطويل، ومن هنا جاءت فكوة زرع الأسطول السادس الأمريكي في البحر الأبيض المتوسط عام ١٩٤٦م، المكون من ثلاثين سفينة حربية من ضمنها حاملات طائرات وغواصات وعلى ظهره أكثر من

خمسة وعشرين ألف جندي من مشاة البحرية والذي أصبح يشكل منذ ذلك التاريخ الذراع الضاربة للولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة العربية والسند المباشر لإسرائيل^(٩).

في تطور لاحق على خط السياسة الأمريكية جرى طرح مبدأ ترومان الذي خصص دوراً محدداً تماماً للشرق العربي. وقد نص المبدأ على إقامة رؤوس جسور عسكرية واستراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة كخطوة أولى على طريق تطوير منابع النفط بغلاف متين من القوة العسكرية الأمريكية^(١٠).

وفهمت الإدارة الأمريكية أنه من الممكن ترسيخ مواقعها في الشرق العربي بمساعدة الحركة الصهيونية لذلك راحت تقدم لها كافة أشكال الدعم اللازم لإقامة الكيان الصهيوني في فلسطين، وعندما طرحت القضية الفلسطينية للمناقشة في الجمعية العامة للأمم المتحدة نشط الصهاينة من خلال البيت الأبيض الذي بذل الكثير من الجهود ومارس شتى أشكال الضغوط السياسية والاقتصادية على الدول الأعضاء في هيئة الأمم المتحدة للحيلولة دون اتخاذ قرار بمنح فلسطين، الاستقلال كدولة ديمقراطية موحدة، وكان البيت الأبيض وراء صدور قرار التقسيم رقم ١٨١/ تاريخ ٢٢ تشرين الثاني عام ١٩٤٧م، الذي مهد السبيل أمام المنظمات الصهيونية لإقامة الكيان الصهيوني في ١٥ أيار ١٩٤٨م، ومنذ ذلك التاريخ كانت كل إدارة أمريكية تواجه مشكلة واحدة بالذات: كيف يمكن دعم إسرائيل مع الحفاظ على المواقع الأمريكية في الوطن العربي.

ومع تطور حركة التحرر القومية العربية، ونمو الأهمية الاستراتيجية للمنطقة، أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية تربط مصالحها بالكيان الصهيوني بصورة أكثر وثوقاً، وأخذ البيت الأبيض بالاعتبار سياسة الأوساط الحاكمة في الكيان الصهيوني المعادية للعرب، واستعدادها لخدمة مصالح واشنطن في المنطقة العربية، ومن هنا

أخذت الولايات المتحدة الأمريكية تعول في سياساتها على الكيان الصهيوني، وتعدّه الحليف الاستراتيجي السياسي والعسكري في المنطقة. وبدأت حدة العداء للدول العربية تزداد بشكل متصاعد، ووصلت إلى درجة التدخل في الشؤون الداخلية لبعض الدول العربية. وفي خطاب ألقاه رائيلى رئيس لجنة الشؤون الخارجية في مجلس الشيوخ الأمريكي في ٢٩ آذار ١٩٥٣م، في اجتماع حاشد كرس لخدمة جمع التبرعات لصالح ((إسرائيل)) قال " ((إن الولايات المتحدة الأمريكية تعد إسرائيل بمثابة قاعدتها العسكرية والاقتصادية الأساسية وكذلك سنداً للديمقراطية في الشرق الأوسط))^(١١).

في مطلع الخمسينيات وضعت الولايات المتحدة الأمريكية مهمة إنشاء حلف عسكري مع حتمية جر البلدان العربية إليه في رأس قائمة كافة أهداف سياستها في منطقة الشرق العربي، وتقدمت بالاتفاق مع بريطانيا وفرنسة وتركيا في خريف عام ١٩٥١م، باقتراح إنشاء منظمة الدفاع عن الشرق الأوسط. وقد رغبت في أن تكون مصر أحد الشركاء الشرق أوسطيين الرئيسيين في هذا الحلف، ومنفذاً طبعاً لإرادتها، وكان على مصر أن تقوم بدور الدركي في المنطقة. وفي نشرة وزارة الخارجية الأمريكية صيغت المبادئ الأساسية لإشراك مصر المخطط في هذا الحلف العسكري، ولقاء موافقتها على القيام بدور المؤسس، وعدت مصر بعدة مناصب رفيعة في القيادة، وتجهيز جيشها تجهيزاً خاصاً، وتقديم شحنات الأسلحة من البلدان الشريكة. لكن كان على مصر ، لقاء كل ذلك أن تتعهد لقيادة الشرق الأوسط بتقديم منشآت دفاعية استراتيجية وسواها في أراضيها التي كانت ضرورية لتنظيم دفاع ((الشرق الأوسط)) في أوقات السلم، وكان عليها كذلك أن تقدم كل ما هو ضروري وكل مساعدة في حال نشوب حرب، أو نشوء خطر حرب، أو عند وقوع أزمة دولية، أما القواعد العسكرية البريطانية فتسلم شكلياً لمصر، ولكن في الواقع ستكون تحت تصرف قيادة الشرق الأوسط مع اشتراك مصر في إدارتها^(١٢).

وكانت الولايات المتحدة الأمريكية تخطط لضم ((إسرائيل)) إلى قيادة الدفاع عن الشرق الأوسط بهدف تقريبها من الدول العربية في ظل نشر النفوذ الأمريكي على طرفي الصراع. لكن مصر رفضت الانضمام إلى هذا الحلف وعلّل محمد حسنين هيكل الرفض المصري لسياسة الأحلاف العسكرية الأمريكية بنهوض الوعي الوطني، الذي أخذ يقاوم كل الاتفاقات والأحلاف التي تنتهك سيادة البلدان المتحررة منذ وقت قريب^(١٣).

بعد نجاح حركة الضباط الأحرار، وقيام ثورة ٢٣ تموز ١٩٥٢م في مصر، باشرت الولايات المتحدة الأمريكية على الفور بالبحث عن شخصية قوية بين منظمي الثورة، وعلقت وزارة الخارجية الأمريكية آمالاً خاصة بهذا الصدد على سفيرها في القاهرة جيفرسون كافري الذي كان ينبغي عليه أن يضع مصير مصر في يدي ديكتاتور موال للغرب. وكان كافري يملك خبرة كبيرة في تدبير الانقلابات العسكرية، وعلى السدوم كانت وزارة الخارجية ترسله إلى النقاط الساخنة، ففي الثلاثينيات أوصل كافري، عدداً من الصنائع الأمريكيين إلى السلطة في بلدان أمريكا اللاتينية، وفي نهاية الأربعينيات أقحم كافري الدول الأوروبية في مشروع مارشال وحلف الناتو.

حاول كافري، توطيد علاقاته مع بعض الجماعات داخل حركة الضباط الأحرار وأرسل تقارير إلى وزارة الخارجية أمّلت خلالها الإدارة الأمريكية بأن ترى بين الضباط المصريين أنصاراً للسياسة الخارجية الأمريكية. وفي خطوة أخرى لإقحام حركة الضباط الأحرار في السياسات الأمريكية أرسلت وكالة المخابرات المركزية الأمريكية كيرميت روزفلت أحد أبرز الاختصاصيين فيها لشؤون الشرق الأوسط الذي حاول الاتصال بدوره مع الضباط الأحرار، واقترح على الإدارة الأمريكية العمل معهم فتشكلت في الولايات المتحدة نهاية عام ١٩٥٢م، لجنة من الاختصاصيين بشؤون الشرق الأوسط. ودخل في قوامها موظفو وكالة المخابرات المركزية

الأمريكية ووزارة الخارجية، وأوكلت مهمة رئاسة هذه اللجنة إلى كيرميت روزفلت نفسه^(١٤).

في هذه المرحلة كلفت قيادة الثورة المصرية المقدم على صبري ببدء الاتصال مع الأمريكيين. وقام صبري بزيارة السفارة الأمريكية في القاهرة لهذه الغاية، وأوضح أن تعيين علي ماهر الموالي لأمريكا في منصب رئيس الوزراء ليس من قبيل المصادفة، فاستقبلت الولايات المتحدة الأمريكية هذا النبأ استقبالا إيجابياً، وأعلن وزير خارجيتها دين أتشيسون في وقتها عن مرحلة جديدة في العلاقات الأمريكية المصرية^(١٥).

من ناحية أخرى أعطى اللواء محمد نجيب الذي ترأس مجلس قيادة الثورة بعض التعليمات التي عدت موالية للولايات المتحدة الأمريكية. وفي ١٩ أيلول ١٩٥٢م، شارك نجيب شخصياً باحتفال افتتاح المركز الإعلامي الأمريكي في الاسكندرية، وطالب باجتذاب رأس المال الأمريكي إلى مصر^(١٦).

وكانت السياسة التي تنتهجها قيادة الثورة المصرية الجديدة ذات تفسير مزدوج، كان قادة البلاد يركزون على النضال ضد بريطانية، وفي سبيل ضمان نجاحهم في ذلك كانوا في أمس الحاجة إلى دعم خارجي، أو على الأقل الحؤول دون دعم واشنطن للندن قدر المستطاع في المواجهة المصرية البريطانية، وعن طريق استخدام التناقضات البريطانية - الأمريكية في المنطقة. وفي الوقت ذاته أرادت القوى التي شكلت الجناح اليميني في القيادة المصرية الجديدة (اللواء محمد نجيب وعلي صبري وأتباعهما) إضعاف اتجاه سير حركة الضباط الأحرار نحو اليسار الذي يمثلته عبد الناصر وجماعته، وهو الاتجاه الذي برز بعد الثورة مباشرة، وذلك عن طريق تقريب مصر من الولايات المتحدة، وتخفيف طابع الثورة المعادي للغرب. وقد فهمت الولايات المتحدة الأمريكية حقيقة الخلافات القائمة بين تيار حركة الضباط الأحرار، وبذلت بدءاً من عام ١٩٥٢م، عدة محاولات لإقحام مصر وغيرها من البلدان العربية

في سياسات الأحلاف العسكرية، وطرحت فكرة إقامة حلف عسكري سياسي إقليمي هو ((قيادة الشرق الأوسط)) الذي كان من المفترض أن تتوحد فيه برعاية الولايات المتحدة الأمريكية كل من تركيا ومصر وسورية ولبنان والعراق والعربية السعودية واليمن والأردن و((إسرائيل)). وقد رفضت الدول العربية الفكرة بشكل قاطع^(١٧).

في أيار عام ١٩٥٣م، وصل وزير الخارجية الأمريكي جون فوستر دالاس إلى القاهرة في وقت أخذت فيه الدبلوماسية الأمريكية ((النشاط الواسطي)) على عاتقها محاولة التقريب بين مواقف بريطانية ومصر تحت رعايتها بشأن الجلاء من القاعدة العسكرية البريطانية في منطقة قناة السويس. وكان من بين الاقتراحات الملموسة التي حملها دالاس في جعبته وضع برنامج المساعدة الأمريكية لمصر بقيمة خمسين مليون دولار، ومكافأة مصر بسخاء، وتقديم ما تحتاجه من الأسلحة مقابل انضمامها إلى سياسة الأحلاف العسكرية الأمريكية. لكن جمال عبد الناصر ومؤيديه من حركة الضباط الأحرار عدّوا ذلك محاولة بشق وتفريق الدول العربية، وغرس بذور الشك وعدم الثقة بينها، وفرض أشكال جديدة من السيطرة عليها.

وفهمت الإدارة الأمريكية أن مسألة تمرير سياسة الأحلاف العسكرية في المنطقة من دون إنهاء مسألة الصراع العربي-الإسرائيلي ستكون صعبة للغاية، بل مستحيلة. فطرحت مبادرة جونستون القائمة على أساس إقامة مشاريع اقتصادية على نهر الأردن، وتوطين اللاجئين الفلسطينيين في هذه المناطق. وفي تقريره السري الذي قدمه جونستون، للرئيس إيزنهاور، بتاريخ ١٧ تشرين الثاني عام ١٩٥٣م، بعد الزيارة التي قام بها لدول المنطقة أكد جونستون على ضرورة اتخاذ موقف حازم من مسألة الحدود العربية-الإسرائيلية^(١٨)، مع العلم أن هذه المسألة لم تكن داخلة في حسابات الشريك الصغير ((إسرائيل)) ولم تتضمنها خطة جونستون نفسها التي اقتصرت على ضرورة حل قضية الصراع العربي الإسرائيلي على أسس اقتصادية. ومن المميز أنه وفي سبيل التطبيق الناجح لهذا البرنامج أقدمت الإدارة الأمريكية بالاتفاق مع الحكومة

البريطانية على العملية الدبلوماسية السرية الأمريكية البريطانية المعروفة باسم ((ألفا))، المتضمنة العمل على إجراء مباحثات سرية بين مصر وإسرائيل حول مسألة الصراع العربي الإسرائيلي بوساطة ممثلي الدول العظمى على مستوى عالٍ للتوصل إلى معاهدة سلام منفصلة بين مصر وإسرائيل^(١٩). وقد تضمنت خطة ((ألفا)) السرية النقاط التالية:

- ١- تفعيل وتقوية جهود الوساطة الأمريكية والبريطانية والفرنسية وربما التركية.
- ٢- اتخاذ إجراءات محددة لتقوية وتعزيز سمعة ومكانة مصر في ((العالم العربي)) في حال تقوية حكومة حركة الضباط الأحرار لعلاقاتها مع الدول الغربية.
- ٣- تقوية حدود وأمن ((إسرائيل)) في الوسط العربي المعادي المحيط بها.
- ٤- تقديم بعض التنازلات الخفيفة من قبل إسرائيل عن بعض الأراضي للعرب.
- ٥- إعادة توطين ٧٥ ألف لاجئ فلسطيني خلال السنوات الخمس القادمة.
- ٦- تأمين الظروف المناسبة لتوطين اللاجئين الفلسطينيين في البلدان العربية. ((في سورية ٨٠ ألف، وفي لبنان ٤٠ ألف، وتوطين ٢٠٠ ألف في الأردن حسب المشروع الاقتصادي و ٧٠ ألف في منشآت زراعية بالإضافة إلى توطين ٥٠ ألف لاجئ فلسطيني داخل "إسرائيل"))

٧- تقديم الضمانات والوسائط المادية اللازمة للفلسطينيين واليهود الذي تضرروا بنتيجة الأعمال القتالية خلال الحرب عام ١٩٤٨ م وبعدها^(٢٠).

كانت الولايات المتحدة الأمريكية تسعى في الحقيقة خلال تلك المرحلة إلى إحلال نفوذها السياسي والعسكري في المنطقة بعدما أصبحت زعيمة الدول الرأسمالية الغربية. وكانت تبذل جهوداً كبيرة لإخراج بريطانيا من المنطقة تنفيذاً لمبدأ ((أخرج لتبقى موجوداً)) وجرّ دول المنطقة إلى سياسة الأحلاف العسكرية وتوريط الدول

العربية في السياسات الأمريكية. وخلال الزيارة التي قام بها وفد مصري للولايات المتحدة برئاسة علي صبري في أواخر عام ١٩٥٣م، استغل رئيس برنامج المساعدات الخارجية في البنتاغون الجنرال أولمستد فرصة اللقاء مع الوفد المصري للترؤيج لفكرة ((الحلف الإسلامي)) بهدف تغطية خروج القوات البريطانية من منطقة السويس وحمايتها من ((التهديد الشيوعي)). وكانت الولايات المتحدة الأمريكية تسعى من خلال سياستها هذه تجاه المنطقة الوصول في المحصلة النهائية إلى القيام بعملية تؤدي إلى القبول التدريجي بـ ((إسرائيل)) في الوسط العربي. غير أن التغييرات الراديكالية التي حصلت داخل حركة الضباط الأحرار قضت على هذه الخطط والطروحات والتصورات. فغيرت واشنطن تكتيكها وبادرت إلى إنشاء الحلف العسكري التركي-الباكستاني الثنائي والمراهنة على تحويله إلى محور لحلف عسكري واسع مع ضرورة توسيعه على حساب الدول العربية. وبالفعل فقد تم تشكيل هذا الحلف في عام ١٩٥٤م، وفي ٢٤ شباط ١٩٥٥م، أفلحت الدبلوماسية الأمريكية في إعداد حلف عسكري عراقي تركي عرف بحلف بغداد، وفي ٤ نيسان انضمت إليه بريطانيا رسمياً وحذت حذوها الباكستان وإيران في أيلول وتشرين الأول ١٩٥٥م. ثم انضمت إليه الولايات المتحدة الأمريكية بصفة عضو مساند^(٢١). من ناحية أخرى لجأت الولايات المتحدة الأمريكية إلى اعتماد أسلوب آخر يقوم على أساس تقوية قدرات إسرائيل العسكرية عن طريق التمويل المالي وتزويدها بالسلاح عن طريق حليفاتها الغربيات.

ودفعت إسرائيل إلى تصعيد سياساتها العدوانية ضد الدول العربية، وأصبحت السياسة الأمريكية نفسها تجاه الدول العربية أكثر عدوانية. وراحت الإدارة الأمريكية تركز على مسألة إقناع الزعماء العرب بأن استمرار عملية المواجهة مع ((إسرائيل)) تتعارض مع مصالح الدول العربية على المدى الطويل. وفي سبيل تحقيق أهدافها في المنطقة حاولت من جديد تطبيق خطة ((ألفا)) السالفة الذكر وهذا ما يؤكد الباحث الأمريكي المعروف ستيف غرين في قوله: "لقد تم إرسال بعض كبار ممثلي وكالة

المخابرات المركزية إلى القاهرة (كيرميت روزفلت، مايلس كوبليند وآخرين) من أجل تسهيل المفاوضات العسكرية السرية بين عبد الناصر الذي لم يعد يثق بإمكانية حل مسألة الصراع العربي- الإسرائيلي عن طريق المفاوضات، وبين بن غوريون الذي لم يؤمن بها أبداً. في الوقت نفسه الذي أرسل فيه إيزنهاور مبعوثه الخاص روبرت أندرسون من أجل التفاوض مع الطرفين بصورة أكثر رسمية وأرفع مستوى.

لقد كانت هذه المحاولة غير مجدية وضعيفة للغاية وجاءت في وقت متأخر جداً وعَدَّ جون فوستر دالاس، والرئيس إيزنهاور، رفض ناصر، استقبالا كيرميت روزفلت وأندرسون إهانة خاصة لهما وللولايات المتحدة الأمريكية^(٢٢).

في سبيل مواجهة السياسات الأمريكية المعادية في المنطقة والوقوف في وجه سياسة الأحلاف العسكرية لجأت مصر إلى سياسة عقد الاتفاقات العسكرية مع سورية والمملكة العربية السعودية. فسارعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى عرقلة عقد مثل هذه الاتفاقات خصوصاً بين مصر وسورية مدركة أن ذلك يقضي على المخططات الأمريكية الهادفة إلى فرض الهيمنة والسيطرة الأمريكية المباشرة على المنطقة. وفي ٢٦ شباط ١٩٥٥م، قام السفير الأمريكي في دمشق بتقديم مذكرة إلى الحكومة السورية اقترح فيها على سورية عدم التوقيع على معاهدات دفاعية. فعدت سورية هذه المذكرة تدخلاً في شؤونها الداخلية ورفضتها. فشنت الولايات المتحدة حملة ضغوط كبيرة عليها، وكانت وراء تأزم العلاقات بين تركية والعرق من جهة وسورية من جهة ثانية، بالإضافة إلى قيام ((إسرائيل)) بشن الهجمات العسكرية عليها. ومع ذلك وقعت سورية ومصر في العشرين من تشرين الأول ١٩٥٥م، على معاهدة دفاعية وعلى معاهدة مماثلة مع السعودية بعد أسبوع واحد^(٢٣).

وبدأت الإدارة الأمريكية تستخدم المواجهة العربية- الإسرائيلية لخدمة مصالحها الاستراتيجية في المنطقة العربية، وراحت تراهن على أن الضغط العسكري من قبل

((إسرائيل)) سيجعل البلدان العربية أكثر إذعانا للولايات المتحدة . من هنا ازدادت أهمية ((إسرائيل)) بالنسبة للولايات المتحدة، وكانت نتيجة ذلك أن رفعت الإدارة الأمريكية القيود التي كانت قد وضعتها على تطوير النزاع العربي الإسرائيلي خلال مرحلة مغازلة الضباط الأحرار . ووصل الأمر بها إلى حد دفع ((إسرائيل)) على القيام بعمليات عسكرية ضد الدول العربية عبر خطوط الهدنة الدائمة، والقيام بغارات جوية مركزة على الأحياء السكنية في المدن العربية وعمليات عسكرية أخرى.

وجاءت الخطوة العملية الأولى على طريق زيادة قدرات ((إسرائيل)) العسكرية واستخدامها في تحقيق الأهداف الأمريكية بتقديم القروض والمساعدات المالية لها وتمويل المشاريع الصناعية المختلفة والمشاريع الزراعية وطرق المواصلات مع نهاية عام ١٩٥٥م وبداية عام ١٩٥٦م، وقد بلغ حجم هذه المساعدات ٦٩ مليون دولار^(٢٤). في وقت كسرت فيه مصر احتكار الغرب لتصدير السلاح إلى الدول العربية من خلال صفقة السلاح التشيكية التي وقعت عليها في الحقيقة مع الاتحاد السوفييتي في ٢٧ أيلول عام ١٩٥٥، والتي بلغت قيمتها نصف مليار دولار. وبعدما فهمت أن الخيار الاستراتيجي الأمريكي قد وقع على ((إسرائيل)) وتطلب النزاع من الولايات المتحدة الأمريكية اتخاذ موقف سلبي من الجانب العربي ولاسيما في كافة القضايا المرتبطة باحتمال نمو قدراته القتالية.

في تطور لاحق على السياسة الأمريكية ربطت الإدارة الأمريكية مسألة تقديم القروض الأمريكي لبناء السد العالي بمدى التقدم عن طريق عقد صلح منفرد بين مصر وإسرائيل. وفي أواخر أيار عام ١٩٥٦م، استدعى نائب وزير الخارجية الأمريكي هريبرت هوفر الذي كان يتولى مهام جون فوستر دالاس في حينها السفير المصري في واشنطن أحمد حسين قبل مغادرته إلى القاهرة وعرض عليه الشروط الأمريكية التي يجب على مصر قبولها والتقييد بها قبل صدور القرار الأمريكي بتمويل مشروع بناء سد أسوان. وكان الشرط الأول منها مطابقة مالية واقتصادية بحتة. أما الشرط

الثاني من هذه الشروط فكان مطلب سياسي بحت. وكان على مصر كما ذكر هوفر أن تتعهد بأمرين: الأول أن تعلن مصر أنها لن تعقد اتفاقات جديدة لشراء السلاح من الاتحاد السوفييتي مستقبلاً، والثاني أن تعقد اتفاقية سلام. مع إسرائيل^(٢٥)، وقد صورت اتفاقية السلام مع ((إسرائيل)) بشكل أقرب إلى الشروط الإسرائيلية بالطبع على أنها وسيلة لإزالة التوتر الضرورية لبناء سد أسوان. لقد كان الموقف الأمريكي في منتهى الوضوح: مقابل المساعدة في بناء السد العالي كان على مصر أن تمارس سياسة ترمي إلى السلام المنفرد مع ((مع إسرائيل)).

وحين اتضح للولايات المتحدة الأمريكية أن جمال عبد الناصر لن يعقد اتفاقية منفردة بالشروط الإسرائيلية أو بشروط مقربة منها، ويحاول تأمين حاجات مصر من السلاح لتعزيز موقعها في مواجهتها مع ((إسرائيل))، وشرع البيت الأبيض في البحث عن إجراءات أكثر فاعلية لتحطيم مقاومة الرئيس عبد الناصر، ووضع سياسته تحت الإشراف الأمريكي، وأعلن جون فوستر دالاس بشكل مفاجئ في ١٨ تموز ١٩٥٦م، تراجع الإدارة الأمريكية عن الوعد الذي كانت فقد تقدمت به للحكومة المصرية في كانون الأول ١٩٥٥م، بتقديم القرض اللازم لبناء السد العالي، وحذت حذوها بريطانيا والبنك الدولي للإنشاء والتعمير^(٢٦).

رداً على مناورة دالاس أعلن الرئيس جمال عبد الناصر في خطاب ألقاه قسي مدينة الاسكندرية يوم ٢٦ تموز ١٩٥٦م، بمناسبة ذكرى الثورة تأميم شركة قناة السويس، فشجبت الإدارة الأمريكية هذا الإجراء بشدة، واجتمع دالاس في لندن بوزيري خارجية بريطانية وفرنسية وأعلن رسمياً تجميد الولايات المتحدة الأمريكية لكافة أموال وأرصدة شركة قناة السويس في البنوك الأمريكية وانضمام الولايات المتحدة إلى الدول الأوروبية الغربية في تطبيق سياسة فرض الحصار الاقتصادي على مصر، وبادر دالاس إلى طرح مخطط يقضي بوضع قناة السويس تحت الإشراف الدولي عن طريق إدارة شركة قناة السويس من قبل اتحاد شركات دولي ترأسه الولايات المتحدة

الأمريكية. وكانت الغاية من هذا الطرح نقل مسألة الإشراف على قناة السويس من بريطانية إلى الولايات المتحدة الأمريكية وهذا ما كانت تسعى إليه الدبلوماسية الأمريكية في الواقع وتتمنى حصوله^(٢٧).

واستغلت الولايات المتحدة الأمريكية الوضع الناشئ في المنطقة بعد قرار التأميم وأعلنت إلغاء حظر تصدير السلاح إلى بلدان ((الشرق الأوسط)). وقد ساعد هذا القرار على تقديم أحدث أنواع الأسلحة وقطع الغيار لـ ((إسرائيل)). كما قامت المنظمات الصهيونية قبيل الهجوم على مصر بجمع التبرعات المالية للحكومة الإسرائيلية والتي بلغت قيمتها ١٤٠ مليون دولار ساعدت في زيادة قدرات ((إسرائيل)) العسكرية. ولم يكن من قبيل الصدفة أن تقدم وكالة التجسس الأمريكية قبيل العدوان الثلاثي تقريراً إلى رئاسة هيئة الأركان أشارت فيه إلى أن القوات العسكرية الإسرائيلية في وضع يسمح لها بتحقيق الأهداف التالية:

- ١- احتلال الأراضي الأردنية الواقعة إلى الغرب من نهر الأردن.
- ٢- الدخول إلى عمق الأراضي السورية والوصول إلى مشارف مدينة دمشق والاحتفاظ بقسم كبير من هذه الأراضي.
- ٣- التوغل إلى عمق الأراضي المصرية والوصول إلى قناة السويس واحتلال القسم الأكبر من شبه جزيرة سيناء خلال فترة زمنية وجيزة.
- ٤- فك الحصار المصري عن خليج العقبة والاحتفاظ بممر عبور عسكري إلى العقبة.
- ٥- تحقيق السيطرة الإسرائيلية الكاملة على الأجواء المصرية بأكملها والهيمنة على كافة الأجواء العربية عندما تدعو الضرورة إلى ذلك.

٦- القيم بأية مهمة عسكرية كبيرة أو بجملة مهام عسكرية في آن واحد مباشرة على الرغم من المقاومة التي يمكن أن تبديها الدول العربية^(٢٨).

وعلقت الإدارة الأمريكية التي كانت على علم مسبق بالعدوان المبيت على مصر وباركته الآمال على أن الجولة الجديدة من الصراع العربي- الإسرائيلي ستؤدي إلى إضعاف مصر وبقية الدول العربية الأخرى إلى حد كبير الأمر الذي سيعزز السياسات الأمريكية في المنطقة العربية، خاصة وأن المشاركة البريطانية الفرنسية في هذه الجولة ستؤدي بالضرورة إلى تسوية سمعة هذين البلدين لدى العرب في وقت تشكلان فيه الطرفين الرئيسيين في الصراع الخفي مع الولايات المتحدة الأمريكية للسيطرة على منطقة الشرق العربي، وهذا بالمحصلة النهائية سيؤدي إلى تقوية وتعميق موقف الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة، لذلك فقد سارعت الولايات المتحدة إلى تصوير براءتها من المشاركة في التحركات الإسرائيلية البريطانية الفرنسية ضد مصر، حتى أنها لجأت إلى فرض العقوبات الاقتصادية ضد حليفها الصغيرة ((إسرائيل)) عندما رفضت تنفيذ قرارات الأمم المتحدة، وسحب قواتها من الأراضي المصرية المحتلة^(٢٩). غير أن رئيس الوزراء الإسرائيلي آنذاك بن غوريون صرح أنه ((بدون العلاقات الطيبة مع الأمريكيين لما استطاع التحرك بهذه الفعالية))^(٣٠).

تجدر الإشارة هنا إلى أن هناك سائد في الغرب يقول بأن العلاقات الأمريكية الإسرائيلية كانت في مستوى منخفض جداً بين ١٩٥٣-١٩٥٧م، وفي سبيل إثبات ذلك يذكرون برفض الولايات المتحدة الأمريكية قبول طلب ((إسرائيل)) بإقامة تحالف عسكري سياسي عن طريق اتفاقية بينهما على شاكلة (Treaty)^(٣١). ويرون أن هذا الرفض نابع من عدم رغبة الإدارة الأمريكية في أن تأخذ على عاتقها مسألة الدفاع عن حدود وأمن ((إسرائيل))^(٣٢). وبرأينا فإن هذا الطرح غير صحيح على الإطلاق بدليل توقيع الولايات المتحدة على البيان الثلاثي عام ١٩٥٠م، مع كل من بريطانيا وفرنسا والذي تعهدت فيه هذه الدول بحماية حدود وأمن ((إسرائيل)). أما فيما يتعلق

بمسألة فرض العقوبات الاقتصادية الأمريكية المؤقتة على ((إسرائيل)). فقد جاءت لإعطائها المبرر في الاحتفاظ لأطول فترة زمنية ممكنة بالأراضي المصرية المحتلة وتمكينها بذلك من تحقيق مكاسب سياسية أكبر من خلال الحل الذي سيأتي بعد ذلك عن طريق الولايات المتحدة الأمريكية.

ولقد تم الإعراب عن الالتزام بالدفاع عن ((إسرائيل)) من قبل الولايات المتحدة الأمريكية في صيغة الاتفاقات التنفيذية المعروفة (Executive Agreements) وليس في صيغة اتفاقات بالمفهوم السياسي يمكن أن تؤدي في المحصلة الأخيرة إلى زيادة حدة العداء بين ((إسرائيل)) والولايات المتحدة الأمريكية من جهة والدول العربية من جهة ثانية^(٣٣). ومنذ البدايات الأولى بنيت العلاقات السياسية والعسكرية مع الولايات المتحدة الأمريكية و((إسرائيل)) وفق مبادئ تعاون خاص على أساس الاتفاقات القديمة^(٣٤).

فيما يتعلق بالمساعدات الاقتصادية الأمريكية لـ ((إسرائيل))، فقد كانت ضعيفة التأثير إلى حد ما في البداية. لكنها تحولت مع الزمن إلى سيل متدفق من رؤوس الأموال الموجهة من الولايات المتحدة إلى ((إسرائيل)) عبر قنوات خاصة ومختلفة. وقد تزايدت هذه المساعدات مع تزايد اعتماد الولايات المتحدة الأمريكية على ((إسرائيل)) وتحول الأخيرة إلى حليفة استراتيجية للولايات المتحدة، وكسند أساسي لدبلوماسيتها في المنطقة العربية. ومع زيادة ترسيخ العلاقة بين الولايات المتحدة و((إسرائيل)) ازدادت حدة السياسات العدوانية الإسرائيلية ضد الدول العربية. وطبيعي أن تلقى هذه السياسات رضى ومباركة الإدارات الأمريكية المتعاقبة، وقد فهم القادة الصهاينة بشكل جيد أن الإجراءات التي يمكن أن تتخذها أو على الأصح الإجراءات التي تتظاهر الولايات المتحدة الأمريكية باتخاذها لا يمكن أن تشكل في الواقع أي تهديد أو خطر على استمرار التعاون الوثيق بين الولايات المتحدة الأمريكية و((إسرائيل)). لذلك كان بن غوريون قبيل هجوم ((إسرائيل)) على مصر في ٢٩ تشرين الأول ١٩٥٦م، واثقاً

تماماً من أن الولايات المتحدة الأمريكية لن ترسل قواتها إلى المنطقة من أجل إجبار ((إسرائيل)) على الانسحاب من صحراء سيناء. وكان على يقين بأن الولايات المتحدة الأمريكية قد تتخذ بعض الإجراءات الظاهرية التي لن تتجاوز في أسوأ الأحوال منع جمع التبرعات لصالح ((إسرائيل)) من قبل المنظمات الصهيونية على أراضيها أو رفض تقديم القروض لها مؤقتاً^(٣٥).

ويشهد اعتقاد بن غوريون هذا على سعة اطلاع القيادة الصهيونية ومدى إدراكها للخطوات السياسية المقبلة للأوساط الحاكمة في الولايات المتحدة الأمريكية بخصوص قضية الصراع العربي- الإسرائيلي. وهذا في الحقيقة يفسح المجال واسعاً للقيادة الصهيونية للتأثير العملي على الإدارة الأمريكية عن طريق المنظمات الصهيونية الأمريكية واللوبي الصهيوني وتوجيه سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه المنطقة العربية بما يتوافق والتطلعات والمصالح الصهيونية منذ اللحظات الأولى لصياغة أي قرار أو اتخاذ خطوة سياسية.

أما فيما يتعلق بمسألة توتر العلاقات الأمريكية الإسرائيلية خلال وبعد العدوان الثلاثي على مصر خريف عام ١٩٥٦م، فإن الأمر لم يتجاوز حدود الدعاية الصهيونية التي حاولت أن تصور موقف الولايات المتحدة الأمريكية من قضية رفض ((إسرائيل)) سحب قواتها العسكرية من صحراء سيناء المحتلة كشاهد على عدم فهم وزارة الخارجية الأمريكية لطبيعة وأبعاد الصراع العربي- الإسرائيلي. وقد وجهت الدعاية الصهيونية آنذاك جل انتقاداتها ضد وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية آنذاك جون فوستر دالاس بعد الخطاب الذي ألقاه في الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة والذي طالب فيه بسحب القوات الإسرائيلية من الأراضي المصرية المختلفة خريف عام ١٩٥٦م. وقد قيم عدد من أعضاء الكونغرس (كيفاويز، ماهو نيري، هيمفري، وآخرين) مطالبة وزير الخارجية هذه بأنها تشكل خطراً حقيقياً على ((دولة إسرائيل))^(٣٦). وفي الكونغرس تم توجيه التهمة إلى دالاس بفضح أسرار الحكومة

الأمريكية أمام رؤساء الشركات النفطية (سوكوني- موبيل وغالف أوليل) التي وقفت إلى جانب ((المعتدين العرب))^(٣٧). وقد ساعدت النشاطات الصهيونية هذه إلى دفع مسؤولين رفيعي المستوى داخل الإدارة الأمريكية آنذاك إلى اتخاذ سياسة مناسبة لإسرائيل، وأدت في المحصلة النهائية إلى ترسيخ دعائم التعاون الإسرائيلي الأمريكي السياسي والعسكري في المنطقة ونقل العلاقات بينهما إلى مستوى أرفع وأكثر تطوراً.

لقد أثبت العدوان الثلاثي على مصر فيما بعد وخروج فرنسا وبريطانية من المنطقة العربية بأن الولايات المتحدة الأمريكية قد أصبحت وبدون منازع زعيمة الدول الرأسمالية الغربية، وممثلة لسياساتها التوسعية في المنطقة العربية. وهذا ما يقره المحلل السياسي الأمريكي هـ. ستون أوتسون عندما يشير إلى أن ((الامر لم يمس فقط بريطانيا وفرنسا فقد تضررت أيضاً الولايات المتحدة الأمريكية)) ويضيف قائلاً: ((إنه وعلى الرغم من ثقة الرئيس الأمريكي والرأي العام في الولايات المتحدة الأمريكية في أن الولايات المتحدة لم تشارك في العدوان فإنه لا يوجد قومي عربي واحد لا يؤمن بأن الولايات المتحدة قد أصبحت زعيمة الإمبريالية الرأسمالية الاستعمارية. ولم تحقق الولايات المتحدة بسبب هذه الحرب أي مصلحة لها في العالم العربي))^(٣٨).

وخابت آمال واشنطن في أن يؤدي عدم تأييدها العلني على أعمال بريطانيا وفرنسا و((إسرائيل)) خلال أزمة السويس إلى مضاعفة إمكانات الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة العربية أتوماتيكياً، وأثبتت الأحداث أن عدم الموافقة لم يكن كافياً، ناهيك عن أن الإدارة الأمريكية وصحافتها وأصلت تأكيدها بأن الخلافات بين الحلفاء محدودة وتكتيكية بحتة^(٣٩).

وفي ظل هذه الظروف ولد مبدأ إيزنهاور عندما قدم الرئيس الأمريكي في الخامس من كانون الثاني ١٩٥٧م، وثيقة إلى الكونغرس جاء فيها أن ((الولايات المتحدة الأمريكية

مستعدة لاستخدام القوات المسلحة لتقديم المساعدة لكل أمة أو مجموعة من الأمم تطلب المساعدة لمواجهة عدوان مسلح يقع عليها من قبل أي دولة تشرف عليها الشيوعية العالمية^(٤٠) حيث صادق الكونغرس الأمريكي على هذه الوثيقة وطلب من الرئيس إيزنهاور العمل بها انطلاقاً من مبادئها.

جاء مبدأ إيزنهاور تتويجاً لتحولات جوهرية حصلت في السياسات الخارجية الأمريكية شكلاً ومضموناً، ويعدّ أول وثيقة مستقلة تتخذها الولايات المتحدة الأمريكية بخصوص المنطقة العربية حددت فيها اتجاه سياستها الرئيسي، في حين كانت قبل ذلك تسهم في صياغة وثائق مشتركة مع حليفاتها (مثال البيان الثلاثي ١٩٥٠م). وفي محاولة لتمرير نهج السياسة الأمريكية الجديد المتجسد في مبدأ إيزنهاور لجأت الإدارة الأمريكية إلى طرح نظرية ((الفراغ)) التي كان منطلقها الأول حتمية حدوث ((الفراغ)) نتيجة ضعف وانحيار مواقع الدول الإمبريالية في الشرق العربي، والثاني ضرورة ملء هذا ((الفراغ)) بنفوذ دولة غربية أخرى. وكان ذلك يعني سعي الولايات المتحدة الأمريكية حرمان حركة التحرر العربية من الحق في الوجود المستقل. وانطلاقاً من هذا المبدأ، شدد وزير الخارجية الأمريكي جون فوستر دالاس في الكلمة التي ألقاها في افتتاح الدورة الثانية عشرة للجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة على هذه الفكرة مستبعداً عملياً قيام القومية العربية كحركة قائمة بحد ذاتها^(٤١).

وراحت الإدارة الأمريكية في هذه المرحلة تركز على مقاومة الاتجاهات المعادية للغرب في المنطقة العربية، وفضلت الاعتماد على قدراتها العسكرية والسياسية لتطويع المنطقة وتوجيهها وفق سياساتها الخاصة بعدما أدركت أن عودة ((إسرائيل)) المبكرة والمباشرة إلى استئناف النشاط العدواني ضد الدول العربية بعد فشل مغامرة السويس تنطوي على مخاطر تعزيز وتحالف كافة القوى المناوئة للغرب في الوطن العربي ككل. ووقع خيار الإدارة الأمريكية على سورية لجعلها أول حقل تجارب لتكتيكها ((الشرق أوسطي)) الجديد، فبعد يومين فقط على إعلان مبدأ إيزنهاور كتب

مراهيل يونانيتد بريس من واشنطن يقول: ((تعدّ سورية مثلاً رائعاً يفسر سبب طرح الرئيس إيزنهاور مبدأه الجديد)). أما المراقب المعروف بولدوين فقد ذكر في مقال نشرته ((نيويورك تايمز ماغازين)) بعد مرور شهر واحد على إعلان مبدأ إيزنهاور: ((تعدّ سورية فراغاً سياسياً واقتصادياً وعسكرياً ونفسياً ينبغي ملؤه))^(٤٢).

وفي خطوة تمهيدية لتطبيق مبدأ إيزنهاور في المنطقة تم إقصاء الحكومة الوطنية برئاسة سليمان النابلسي عن الحكم في الأردن في نيسان عام ١٩٥٧م، عن طريق الدعم الأمريكي الشامل والمشاركة المباشرة في المؤامرة من قبل السفير الأمريكي في عمان ميلوري والملحق العسكري سويني وتقديم كميات كبيرة من الأموال على شكل مساعدات في وقت كان فيه الأسطول السادس الأمريكي على أهبة الاستعداد في شرقي البحر المتوسط للتدخل المباشر عندما تدعو الضرورة إلى ذلك^(٤٣).

وبدأ النشاط الأمريكي ضد سورية عن طريق موظفي السفارة الأمريكية في دمشق (غ. ستون، كلوز، جاستون) لإعادة الديكتاتور - المخلوع أديب الشيشكلي إلى الحكم، وتغيير طابع النظام السوري بالقوة. وفي ٢١ آب ١٩٥٧م، عقد رئيس الأركان السوري مؤتمراً صحفياً حمل فيه الولايات المتحدة الأمريكية مسؤولية ذلك، فأملت واشنطن على الملأ أن ((العناصر الشيوعية)) سادت النظام السوري في حين كان السبب الحقيقي لتشديد واشنطن لسياستها المعادية لسورية عائد إلى المخاوف الجديدة من المتغيرات السريعة في العلاقات العربية العربية بعد أزمة السويس، حيث تحولت مصر إلى مركز جذب للدول العربية الأخرى بفضل ديناميكية الرئيس جمال عبد الناصر الثورية. وارتدت حركة الوحدة العربية طابعاً واضح العداء للأطماع الغربية في المنطقة العربية وأصبحت سورية شريكة مصر الروحية سواء من حيث نهج سياستها الداخلية أو الخارجية ومد الجسر بين القاهرة ودمشق. ولو أن بناء هذا الجسر اعتمدوا في بنائه أساساً أمّن لكان بالإمكان مدّه إلى عواصم عربية أخرى. وهذا ما كان يهدد بتغيير جوهر في الوطن العربي كله، فقررت الولايات المتحدة الأمريكيـ

نسف جسر الوحدة من جهة دمشق بعدما أكدت الأحداث متانته على الجانب المصري. وإثر حملة دعائية صاحبة استهدفت إقناع الرأي العام بأن سورية تهدد جاراتها، وصل المنطقة هولوي هندرسون مساعد وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية، بمهمة تهئية الأجواء المناسبة لتطبيق مبدأ إيزنهاور ضد سورية، حيث التقى قادة لبنان، والأردن، وتركيا، وممثلين عن العراق. وكانت غايته في هذه الزيارة أن تعلن الدول المحيطة بسورية رسمياً أن هناك خطر يحدق بها من قبل سورية التي تحولت إلى ((تابع شيوعي)) وهي ذريعة كافية لتبرير تدخل الولايات المتحدة الأمريكية العسكري حسب مبدأ إيزنهاور. غير أن الدول العربية المحيطة بسورية رفضت المساعدة في تنفيذ المخطط العدواني الأمريكي المبيت. أما فيما يتعلق باعتماد الولايات المتحدة خلال الأحداث السورية على الأوساط الحاكمة في تركيا ((حكومة عدنان مندرس)) فقد واجهت عقبة خطيرة لم يراعيها أصحاب مبدأ إيزنهاور تمثلت في التحذير الذي وجهه الاتحاد السوفييتي آنذاك إلى الحكومة التركية والذي أعلن فيه استعدادة للمشاركة بقواته المسلحة ضد أي عدوان تتعرض له سورية الأمر الذي أجبر الولايات المتحدة الأمريكية على التخلي عن الفكرة نهائياً^(٤٤).

بعد التوقيع على اتفاقية الوحدة بين سورية ومصر، وقيام الجمهورية العربية المتحدة في شباط ١٩٥٨، وضعت الإدارة الأمريكية نصب عينها هدف تطويق دولة الوحدة الفتية في وقت لاحظت فيه تزايد الأنشطة المكثفة للقوى الوطنية في لبنان الموالية للجمهورية العربية المتحدة. فسارعت واشنطن إلى تطبيق مبدأ إيزنهاور في تموز ١٩٥٨م، وأنزلت سبعة عشر ألف جندي من مشاة البحرية الأمريكية من سفن الأسطول السادس الأمريكي المرابط شرقي البحر المتوسط في بيروت بناء على طلب الرئيس كميل شمعون الذي كان يواجه ثورة حقيقية من قبل كبار السياسيين والملاكين اللبنانيين أمثال صائب سلام وعبد الله اليافي وأحمد الأسعد ورشيد كرامي وغيرهم من

الزعماء الوطنيين. وقامت الولايات المتحدة الأمريكية بشن حرب ضدهم متسترة بشعارات الدفاع ضد هجوم الشيوعيين^(٤٥).

لكن الولايات المتحدة الأمريكية اضطرت لسحب قواتها العسكرية من لبنان في ٢٥ تشرين الأول عام ١٩٥٨م، ومنى تكتيك استغلال النزاعات العربية الداخلية من أجل تدعيم المواقع الأمريكية في المنطقة العربية آنذاك بالفشل. وهذا ما يؤكد م هوارد و ر. هانتر في كتابهما ((إسرائيل والعالم العربي: أزمة عام ١٩٦٧م)) بقولهما: ((ففي أواخر عام ١٩٥٨م، بات واضحاً تماماً سواء في واشنطن أو في لندن أنه لم يعد ممكناً ضمان أمن تلك الحكومات العربية التي تعتمد على حراب الغرب))^(٤٦).

لكن ومع ذلك فقد استمرت الولايات المتحدة الأمريكية في لعب دور فاعل ومؤثر في الخلافات المصرية السورية والتي أدت في نهاية المطاف إلى انهيار الجمهورية العربية المتحدة بعد وقوع جريمة الانفصال عام ١٩٦١م. وقد لعبت المخابرات المركزية الأمريكية دوراً كبيراً في ذلك. وعادت واشنطن بعد ذلك من جديد إلى اعتماد سياسة الرهان المباشر على ((إسرائيل)) كقوة أساسية في المنطقة وقادرة على فرض السياسات الأمريكية وفي سبيل ضمان تحقيق ذلك سلكت الإدارة الأمريكية نهج تسليح ((إسرائيل)) المكثف بواسطة ألمانية الغربية، وخلال الزيارة الرسمية التي قام بها أديناور للولايات المتحدة في عام ١٩٦١م، وافق تحت ضغط الرئيس كندي على تقديم قرض لـ ((إسرائيل)) من أجل شراء أسلحة متطورة. وفي ذلك الوقت ظهرت نية الولايات المتحدة في تقديم الأسلحة لـ ((إسرائيل)). وتمكنت ((إسرائيل)) بعد حصولها على هذا القرض من شراء السلاح من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانية وفرنسة وإيطالية (غواصتان وستة زوارق طوربيد ومائتا دبابة ومائتا مصفحة ومقاتلات نفثة وطائرات نقل وحوامات)^(٤٧).

في أوائل الستينيات أخذت الولايات المتحدة الأمريكية تجري مفاوضات مع ((إسرائيل)) لمدّها بالسلاح مباشرة، وعقدت معها اتفاقية لتزويدها بطائرات ((سبكاى هوك)) ومنذ ذلك التاريخ أدخلت الولايات المتحدة الأمريكية على سياستها ((الشرق أوسطية)) معادلة جعل ((إسرائيل)) ((الدولة)) الأكثر تفوقاً في مجال التسليح كماً ونوعاً على جميع الدول العربية. وفي النصف الثاني من الستينيات أصبحت مسألة تسوية وضبط أو التحكم بالنزاعات الدولية جزءاً هاماً من سياسة ((ردّ الأزمات)) الأمريكية وكانت تهدف إلى تحقيق اثنين من الأهداف السياسية الأمريكية: عدم تصعيد النزاع إلى الحد الذي يهدد بالصدّام الشامل وضمان تطور النزاع لصالحها. وفي سبيل تحقيق ذلك لجأت الولايات المتحدة إلى استخدام مجموعة من الوسائل تراوحت بين تقديم السلاح والتهديد بالتدخل العسكري المباشر.

وهكذا فقد أخضعت سياساتها عشية عدوان الخامس من حزيران ١٩٦٧م، لفكرة التحكم وإدارة العدوان لمصلحة ((إسرائيل))، واتخذت موقفاً صريحاً ومعادياً للعرب. وقد انطوت التصريحات الرسمية التحريضية في الولايات المتحدة على تأييد مكشوف لـ ((إسرائيل)) في عدوانها على الدول العربية. وفي تصريح أدلى به لمجلة ((يواس نيوز) ندورلدبورت)) قال ليفي أشكول رئيس وزراء الكيان الصهيوني آنذاك: ((إن حكومته تتطلق من الضمانات التي وعدت بها واشنطن في شكل سفن الأسطول السادس الأمريكي)). وقال: ((لقد حصلنا على هذه الوعود وعندما لجأنا إلى الولايات المتحدة قيل لنا "نحن هنا والأسطول السادس هنا" ((٤٨)).

في الوقت ذاته حاولت الولايات المتحدة الأمريكية قبيل عدوان الخامس من حزيران إنشاء تحالف لاستخدام القوة العسكرية ضد مصر، فبعد انسحاب قوات الطوارئ الدولية من سيناء مباشرة في أيام ١٩٦٧م، اتصل دين راسك وزير خارجية الولايات المتحدة بأمر من الرئيس جونسون بكل من فرنسا وبريطانية واقترح عليهما القيام

بعمل مشترك على أساس البيان الثلاثي لعام ١٩٥٠م، غير أن فرنسا لم تكن توى أن الوقت مناسب لإحياء هذا البيان في حين وافقت بريطانية على الفكرة^(٩٩).

ولم يقتصر الأمر على التخطيط النظري بل بدأت قيادة القوى البحرية الأمريكية بإعداد أربع فرق خاصة ضمت حاملتي طائرات كـبيرتين "أمريكة وساراتوغا"، والطراد ليتل هوك، ووحدات من مشاة البحرية وسفن مساعدة، وسفن تزويد بالوقود، وتلقى الأميرال البحري "مارتن" أمراً سرياً برفع درجة التأهب القتالي إلى الرقم (١) في شرقي البحر المتوسط لخمسين سفينة حربية أمريكية، هناك ومُنّي قاذفة ومقاتلة نفائة و ٢٥ ألف جدي من مشاة البحرية الأمريكية^(١٠٠).

من هنا نلاحظ أن مقولة الحياد التي رُوِّج لها من قبل وزارة الخارجية الأمريكية ليس لها أي أساس من الصحة. فقد اتخذت الولايات المتحدة الأمريكية كل هذه الاحتياطات العسكرية للتدخل إلى جانب ((إسرائيل)) في العدوان إذا دعت الضرورة إلى ذلك وبالإضافة إلى ذلك فقد سعت خلال العمليات العسكرية إلى عرقلة عمل مجلس الأمن الدولي، وحالت دون تمكنه من اتخاذ قرار بوقف إطلاق النار ووقف العدوان الإسرائيلي على الدول العربية وبذلك تكون واشنطن قد هُيّأت لنل أبيب الوقت اللازم للسيطرة على المزيد من الأراضي العربية^(١٠١).

بعد عدوان الخامس من حزيران ١٩٦٧م، ومن أجل تكريس الاحتلال الصهيوني للأراضي العربية المحتلة، اعتمدت الولايات المتحدة الأمريكية في سياستها تجاه المنطقة على تجميد وضع ((اللاحرب واللاسلم)) حتى ترضخ الدول العربية للسياسات التي تملئها عليها ((إسرائيل)). وفي عام ١٩٦٨م، قرّر الرئيس جونسون تزويد ((إسرائيل)) بخمسين طائرة من طراز فاننوم القاذفة المقاتلة الفوصوتية وصواريخ ومعدات إلكترونية.

كما سعت الإدارة الأمريكية إلى إفشال محاولات ووضع القرار رقم ٢٤٢/ موضع التنفيذ. وفي محاولة منها لإخفاء ارتباطها الكامل بالموقف الإسرائيلي كان لا بد لها من تقديم مبادرة ولو صورية تنطوي على نشاط شكلي على المسرح السياسي من شأنها في نهاية المطاف ضمان مصالح الولايات المتحدة الأمريكية التي أوصلتها السياسات الإسرائيلية إلى طريق مسدود وتمكنها في حالة موافقة بعض الأطراف العربية عليها من تطبيق مبدأ نيكسون القائم على أساس ((اقتل الآسيوي بالآسيوي اقتل الفيتنامي بالفيتنامي... اقتل العربي بالعربي)) وتطبيق فكرة تعريب الصراع في وقت أصبحت فيه حركة المقاومة الوطنية الفلسطينية تفرض نفسها على سير تطورات الأحداث في المنطقة. من هنا طرحت الإدارة الأمريكية مبادرة روجرز في ٢٥ حزيران ١٩٧٠م، والتي كان قبول الأردن فيها السبب المباشر لأحداث أيلول التي أدت إلى تصفية الأرضية العسكرية لمنظمة التحرير الفلسطينية في الأردن. وقد استغلت الولايات المتحدة الأمريكية الأحداث ببراعة لإظهار تضامنها مع ((إسرائيل)) واستعدادها للتدخل إذ دعت الضرورة، وأبدى الساسة الأمريكيون اندفاعاً غير عادي لوقف التدخل السوري إلى جانب حركة المقاومة الفلسطينية، وأمر الرئيس نيكسون وزير خارجيته هنري كيسنجر بالإشراف على عملية تنسيق النشاطات الأمريكية-الإسرائيلية مع إسحاق رابين السفير الإسرائيلي في واشنطن، حيث تم تنسيق صيغة سرية فريدة للنشاط العسكري الأمريكي- الإسرائيلي المشترك تجاه الأزمة الأردنية. وبتصريح من دايان أطلع إسحاق رابين وزير الخارجية الأمريكي هنري كيسنجر على المخططات العسكرية الإسرائيلية بكاملها، وبموجبها تم الإعداد لتوجيه ضربة إسرائيلية للدبابات السورية التي كانت في منطقة إربد في الأردن والاتفاق على القيام بعمليات عسكرية برية وجوية واسعة النطاق ضد سورية مباشرة^(٥٢).

كان التنسيق الأمريكي الإسرائيلي خلال أحداث الأردن نموذجاً كشف محاولات الولايات المتحدة الأمريكية التحكم بالصراع الدائر في المنطقة وإدارة تطوره

لصالحها. وقد مثل الموقف الأمريكي الإسرائيلي المشترك تحولاً نوعياً يشهد على أن العلاقات بينهما أصبحت أكثر عضوية ووثوقاً.

بعد وفاة الرئيس جمال عبد الناصر في أيلول ١٩٧٠م، ركزت الدبلوماسية الأمريكية نشاطاتها نحو إحداث اختراق في الصف العربي المعادي لإسرائيل عن طريق التوصل إلى تسوية جزئية مع مصر وتنشيط حركة مؤيدي السياسات الأمريكية في عدد من البلدان العربية. وعندما فشلت واشنطن لجأت إلى اتباع سياسة تزويد ((إسرائيل)) بالمزيد من صفقات الأسلحة المتطورة، واستمرت عملية شحن القاذفات المقاتلة من طراز فانتوم، وسكاى هوك، وصواريخ أرض-جو وغيرها من أنواع الأسلحة الحديثة إلى ((إسرائيل)).

وفي عام ١٩٧١م، توسعت مشاريع المساعدة العسكرية والاقتصادية الأمريكية لـ ((إسرائيل))، وتزويدها بشكل مكثف بما تحتاج إليه من السلاح. وفي مطلع عام ١٩٧٢م، أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية رسمياً أنها ستسلم ((إسرائيل)) دفعة جديدة من طائرات الفانتوم^(٥٣). وفي شباط ١٩٧٣م، أصدر الرئيس نيكسون قراراً بتزويد ((إسرائيل)) بـ ٤٨ طائرة فانتوم، و ٣٦ طائرة سكاى هوك، في وقت كانت فيه الإدارة الأمريكية تروج لفكرة أن مفتاح الحل السلمي للصراع العربي-الإسرائيلي في يد الولايات المتحدة الأمريكية^(٥٤).

الخاتمة:

وهكذا يبدو واضحاً للعيان مدى تناغم السياسة الأمريكية الصهيونية تجاه المنطقة العربية، والبعد النفعي والمصلحي للولايات المتحدة الأمريكية والكيان الصهيوني في كل حدث عاشته المنطقة العربية منذ الحرب العالمية الثانية، وفيما يلي أهم نتائج البحث:

١- توضع المنطقة العربية بعد الحرب العالمية الأولى في صلب الاستراتيجية الأمريكية، واكتسبت أهمية أكبر في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية بسبب

الموقع الاستراتيجي المهم الذي تتمتع به، ونظراً لما تحتويه من احتياط نفطي هائل تساعد عملية السيطرة عليه الولايات المتحدة الأمريكية في امتلاك أكبر احتياط استراتيجي للطاقة وكفي حاجة الولايات المتحدة والدول الصناعية الأخرى لعدة عقود من الزمن ويمكن واشنطن من التحكم بمفاتيح صناعة القرار، ورسم الاستراتيجيات على مستوى العالم. من هنا كانت الإدارات الأمريكية وما تزال تحرص على خلق حالة من عدم الاستقرار في المنطقة العربية للحيلولة دون توفير الظروف المناسبة لتطورها الطبيعي من كافة النواحي وبخاصة السياسية والاقتصادية منها. لأن التطور الطبيعي للنظام السياسي العربي سيقود بالضرورة إلى خلق قوة سياسية عربية موحدة تستمد شرعيتها وأسباب وجودها من القاعدة الشعبية العريضة، وستفرض وجودها ليس فقط على المستوى العربي، بل وأيضاً على المستوى الدولي. كما أن التطور الاقتصادي الطبيعي للنظام الاقتصادي العربي سيشكل رديفاً داعماً للنظام السياسي الذي سيجعل إمكانات العرب ومقدراتهم بما فيها الخامات والموارد الطبيعية وخصوصاً النفط منها ثروة قومية، ستوظف لخدمة الأهداف والتطلعات العربية. وهذا يعني بالضرورة خلق وضع سياسي واقتصادي في المنطقة العربية يشكل نقیضاً للتطلعات الأمريكية التي تهدف إلى الهيمنة على هذه المنطقة منذ عشرات السنين. وهذا ما يفسر إصرار الولايات المتحدة الأمريكية على اتباع سياسات قوامها مناصبة العداء للعرب لا شيء إلا لحرمانهم من حقهم في استثمار مواردهم وبالتالي اغتصاب هذه الموارد وتسخيرها للمصلحة الأمريكية.

٢- وجدت الولايات المتحدة الأمريكية نفسها ولكثير من الاعتبارات ((الروحية منها والأيدولوجية والمصلحية)) في صف واحد مع الحركة الصهيونية التي تطالبت المصالح الأمريكية في حقيقة الأمر خلقها وإيجادها. وكان عداؤها للعرب القاسم المشترك الذي يوحدهما. من هنا رمت الولايات المتحدة الأمريكية بكامل ثقلها في

مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية وبعدها أصبحت زعيمة العالم الرأسمالي والدولة الأكبر والأقوى في العالم من أجل إخراج مشروع المحمية الاحتلالية الصهيونية إلى حيز الوجود عام ١٩٤٧م، ولمنع انبعاث المشروع السياسي والاقتصادي العربي الذي يتناقض شكلاً ومضموناً مع ((المصالح الحيوية الأمريكية)) والتطلعات الاستيطانية الاحتلالية الصهيونية. ولكي تتمكن أيضاً من الحفاظ على حالة التشتت والضعف والفرقة التي تسود المنطقة العربية وجعلها الصفة الدائمة للحالة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وحتى النفسية السائدة في المحيط العربي، طالما أن سيادة هذه الحالة هي الطريق الطبيعي لضمان استمرار الهيمنة الأمريكية الصهيونية على هذا المحيط ومقدراته. وبناء عليه يمكن القول إن التعايش مع سياسات الهيمنة الأمريكية، والقبول بالمحمية الاحتلالية الصهيونية يتناقض ومنطق التطور الطبيعي لأي مشروع وحدوي عربي. ويلغي مبدأ حق سيادة العرب على أرضهم وثرواتهم. ويجعل المنطقة العربية أشبه ما تكون ببوتقة تحتوي خليطاً كيماوياً دائم التفاعل، ينتج الانفجار تلو الآخر.

٣- كانت الولايات المتحدة الأمريكية حتى منتصف الخمسينيات تسهم في صياغة وثائق مشتركة مع حليفاتها من الدول الغربية، حددت سياساتها تجاه المنطقة العربية (البيان الثلاثي ١٩٥٠ وفرض الرقابة على تزويد الدول العربية بالسلاح على سبيل المثال لا الحصر). ثم جاءت نقطة التحول المبدئية والرئيسية في السياسات الأمريكية تجاه المنطقة عام ١٩٥٧م، عندما صدر مبدأ إيزنهاور الذي يعد أول وثيقة مستقلة تتخذها الإدارة الأمريكية تحدد فيها اتجاهاً مستقلاً في سياساتها تجاه المنطقة العربية وعكست تخوفها من العمليات التي كانت بدأت في العلاقات العربية الداخلية وتعاظم حركة المد القومي العربي. ولوضع هذا المبدأ موضع التطبيق لجأ الساسة الأمريكيون إلى ((نظرية الفراغ)) كذريعة للمخططات

التوسعية الأمريكية وتبريراً لسياسات واشنطن الرامية إلى إخضاع المنطقة العربية. وبناء عليه يمكن القول إن سمة الخط الأمريكي المميّزة التي انعكست في مبدأ إيزنهاور كانت التركيز الأمريكي على مقاومة المدّ القومي في المنطقة العربية في تلك المرحلة. لأن الولايات المتحدة وعت حقيقة أن هذا المدّ هو الورد الطبيعي والمناسب على سياسات الهيمنة الأمريكية.

٤- اعتمدت الولايات المتحدة الأمريكية نهجاً جديداً في سياساتها الخارجية في النصف الثاني من الستينيات يقوم على مبدأ ((تسوية)) و((ضبط)) أو ((التحكم)) بالنزاعات الدولية. وأطلق الاستراتيجيون الأمريكيون عليه اسم ((سياسة ردّ الأزمات)). وكان الهدف منه هو ضمان تطور النزاعات لصالح الولايات المتحدة الأمريكية وصولاً إلى تحقيق الأهداف الأمريكية دون الوصول إلى الحد الذي يهدد بالصدّام الشامل. وفي هذا الإطار ووفقاً لهذا المبدأ وهذه السياسة حاولت الولايات المتحدة الأمريكية ((تسوية)) مسألة الصراع العربي- الصهيوني لمصلحتها، في وقت حافظت فيه على استخدام النزاعات العربية الداخلية لاعتقادها بأن ذلك سيساعد في تحقيق مثل هذه ((التسوية)) إلى جانب أهميتها الخاصة بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية. وجاءت الخطوة العملية على طريق تطبيق هذه السياسة عشية عدوان الخامس من حزيران ١٩٦٧م، وخلالها. حيث خضعت السياسة الأمريكية لأفكار ((التحكم)) و((إدارة)) النزاع لمصلحتها ومصلحة حليفها الاستراتيجية ((إسرائيل))، ووقفت موقفاً معادياً تماماً للعرب.

٥- وقفت الولايات المتحدة الأمريكية وراء تطورات الأحداث نحو الصدام المسلح بين العرب والكيان الصهيوني. وكانت تمسك بدفة هذا التطور، فقد أعربت الإدارة الأمريكية للقيادة الصهيونية عن تأييدها الكامل لفكرة فك الحصار عن خليج العقبة بما في ذلك استخدام القوة العسكرية. وقال جونسون، لأبا إيبان، في ٢٦ أيار ١٩٦٧م، في البيت الأبيض ما يلي: ((بإمكانكم أن تؤكدوا للحكومة

الإسرائيلية أننا نسير بنشاط في طريق تنفيذ أي إجراء ممكن، وكافة الإجراءات المتاحة لإبقاء المضيق مفتوحاً))^(٥٥).

ولم تتورع الولايات المتحدة الأمريكية عن استعراض القوة العسكرية. فقبل يومين من الهجوم الإسرائيلي مرت عبر قناة السويس حاملة طائرات أمريكية وعلى متنها الطائرات الحربية مكشوفة وفي حالة تأهب تامة للإقلاع. وخلال العدوان عرقل مندوب الولايات المتحدة الأمريكية في مجلس الأمن اتخاذ قرار بإدانة العدوان الإسرائيلي والمطالبة بالانسحاب الفوري وغير المشروط من الأراضي العربية المحتلة وكان الهدف إتاحة الفرصة للطغمة العسكرية الصهيونية للسيطرة على هضبة الجولان في الجبهة الشرقية. وتؤكد هذه الحقائق على عدم صدق مقولة ((حياد)) الولايات المتحدة الأمريكية خلال عدوان الخامس من حزيران ١٩٦٧م.

٦- تتحمل الولايات المتحدة الأمريكية قدراً كبيراً من المسؤولية إن لم أقل المسؤولية كلها في فرض حالة ((اللاحرب واللاسلم)) على الوضع في المنطقة بعد عدوان الخامس من حزيران ١٩٦٧م، في محاولة منها لإجبار الدول العربية على الخضوع لما يمليه عليها الكيان الصهيوني. وفي سبيل الحفاظ على هذه الحالة كانت الولايات المتحدة الأمريكية المصدر الأول للدعم السياسي والدبلوماسي والعسكري المباشر للكيان الصهيوني، وتمحور هذا الدعم حول قضية إفشال محاولات تطبيق قرار مجلس الأمن الدولي رقم ٢٤٢/ القاضي بانسحاب القوات الصهيونية من الأراضي العربية المحتلة. وتتحمل الولايات المتحدة مسؤولية كبرى في إفشال مهمة الدكتور غونار يارينغ، ودفع الكيان الصهيوني إلى المطالبة بإجراء ((المفاوضات المباشرة مع الدول العربية)). وترافقت هذه السياسة مع زيادة ميزان القوى العسكرية لصالح الكيان الصهيوني الأمر الذي دفع قيادته السياسية إلى المزيد من التصلب في مواقفها من مسألة ((التسوية)).

٧- لم تستطع الولايات المتحدة الأمريكية أن تظهر ارتباطها الكامل بالموقف الصهيوني، لتبقى قابضة على مفصل التحكم بالأحداث في المنطقة وكان لا بد لها من تقديم مبادرة ولو مظهرية مدعية أنها ستنقل إلى سياسة ((أكثر توازناً)) إزاء قضية الصراع العربي- الصهيوني، وطرحت مشروع روجرز في ٢٥ حزيران ١٩٧٠م، ولم يكن الهدف من المشروع تطبيق مجلس الأمن الدولي رقم ٢٤٢/ والوصول إلى اتفاقات سلام، كما ادعى الأمريكيون آنذاك، بل تعريب الصراع وتفعيل المواجهة العربية- العربية وصولاً إلى هدف القضاء على الأرضية العسكرية لحركة المقاومة الوطنية الفلسطينية، ونقل السياسة الأمريكية في المنطقة إلى مستوى فعال. وكانت النتيجة الحتمية لمشروع روجرز وكما خطط لها أمريكياً وإسرائيلياً أحداث أيلول الأسود (١٧-٢٧ أيلول ١٩٧٠) في الأردن. وأثبتت الأحداث اللاحقة أن العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية والكيان الصهيوني أصبحت أشد عضوية وأكثر وثوقاً. وبدأت مرحلة جديدة في السياسات الأمريكية تجاه المنطقة العربية طابعها العام مناصبة العداء للعرب بأساليب أخرى.

الحواشي

(1) W.B. Gttandt "Tile Midelle East Conflict in Strategg 1970 - 1971"
Journal of Palestine Studies 1971, Vol 1, p. 39

(2) А. АГАРЫШЕВ. ЗАГОВОР ПРОТИВ АРАБОВ. М. 1988.
с. 6,7.

(3) Е.М. ПРИМАКОВ. США и АРАБО-ИЗРАИЛЬСКИЙ
КОНФЛИКТ. М. 1979. с. 28.

(4) ТАМ ЖЕ с. 28.

(5) А. АГАРЫШЕВ. ЗАГОВОР ПРОТИВ... с. 9.

(6) Е.М. ПРИМАКОВ. США и АРАБО-... с. 33.

(7) ТАМ ЖЕ с. 34, 35.

(٨) السياسة الخارجية المعاصرة للولايات المتحدة الأمريكية. موسكو ١٩٥٨، ص ٤٦٠.

(٩) المرجع نفسه، ص ٤٦٥.

(١٠) بيريرلوف. ف: إمبراطورية طغاة المال. موسكو، ١٩٥٨، ص ٤٦٠.

(11) А. АГАРЫШЕВ. ЗАГОВОР ПРОТИВ... с. 25.

(12) Departament of State Bulletin. Oct. 22. 1951.

(١٣) هيكل محمد حسين: عبد الناصر والعالم، بيروت ١٩٧٢م، ص ٢٧٤.

(14) А. АГАРЫШЕВ. ЗАГОВОР ПРОТИВ... с. 16.

(15) Е.М. ПРИМАКОВ. США и АРАБО-... с. 41.

(16) ТАМ ЖЕ с. 41.

(17) А. АГАРЫШЕВ. ЗАГОВОР ПРОТИВ... с. 16

(18) Edelsberg H. Whose Fight in tile Middle East. An Analysis of
Americas National in terest. Washington. 1970. p. 23.

(19) О. А. Колобов. США и ПРОБЛЕМА ПАЛЕСТИНЫ. с. 28.

(20) International Herald Tribune. February 17, 18, 1980, kramer M. Political Islam Washington, 1978. P. 13-14.

(21) О. А. Колобов. США и ПРОБЛЕМА ... с. 43, 44.

(22) Phillips J. Rethinking US. Policy in the Middle East "Backgraunder. The Heritage Foundation .No 891 .April 10. 1992. Washington: Heritage Foundation, 1992. P. 1.

(23) О. А. Колобов. США и ПРОБЛЕМА ... с. 48.

(24) NAUS .RG 59. File 867 n, 0 1/13 1/2 . Lansing to Wilson. Dec. 13,

(25) Е. М. ПРИМАКОВ. США и АРАБЫ - ... с. 50

(26) ТАМ ЖЕ с. 51.

(27) ТАМ ЖЕ с. 52.

(28) О. А. Колобов. США и ПРОБЛЕМА ... с. 112.

(29) NAUS .RG 59 File 867 n. 07/13 1/2 a.

(30) NAUS .RG 59 File 867 n. 01/13 ½ Phillips to Lansing December 24, 1917.

(31) Adler C., Margalith A. With Firmness in the Right: American Diplomatic Actions Affecting Jews 1840 - 1945 N. Y. 1946. P. 49.

Feingold H. Op. Cit P. ٢٥٢ انظر التفاصيل في

(33) - NAUS. RG 59 Files 867 n. 01/0.-191

(34) О. А. Колобов. США и ПРОБЛЕМА ... с. 62..

(35) The New York Times September 5, 1918.

(36) О. А. Колобов. США и ПРОБЛЕМА ... с. 51.

(37) NAUS. RG 59 Files 867 n. 01/0.-758

(38) О. А. Колобов. США и ПРОБЛЕМА ... с. 51.

(39) Е.М. ПРИМАКОВ. США и АРАБОВ... с. 62.

(40) О.А. КОЛОБОВ. США и ПРОБЛЕМА... с. 52.

(41) ТАМ ЖЕ. с. 62.

(42) Е.М. ПРИМАКОВ. США и АРАБОВ-... с. 64.

(43) ТАМ ЖЕ с. 69.

(٤٤) الاتحاد السوفيتي والبلدان العربية ١٩١٧-١٩٦٠م، وثائق، موسكو، ١٩٦١م، ص ٣٩٤.

(45) Е.М. ПРИМАКОВ. США и АРАБОВ-... с. 72.

(46) M Haward R. Hunter Op. Cit, P. 9.

(47) Е.М. ПРИМАКОВ. США и АРАБОВ-... с. 80

(48) US News and World Report April 17, 1967, P. 76.

(49) Е.М. ПРИМАКОВ. США и АРАБОВ-... с. 85.

(50) ТАМ ЖЕ с. 85.

(٥١) كريمنيوك. غ: سياسة الولايات المتحدة في البلدان النامية، موسكو

١٩٧٧م، ص ١٤١.

(52) ПРИМАКОВ Е. М. США и АРАБОВ-... с. 94

(53) ТАМ ЖЕ с. 99.

(54) Guated From: M Kalb, B. Kissinger . Boston - Toronto 1994. P.5 12.

(55) L. Johnson. The vantage Point Perspectives of the Presidency 1936-1969, New York, 1971, P.293.